

السيد المحترم/ معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:

ففي الوقت الذي نشمن فيه جهودكم الحثيثة وسعيكم الدؤوب ونيتكم الصادقة مع بقية السادة المحترمين معالي الوزراء وعلى رأسهم السيد/معالي رئيس الحكومة لتحقيق الوحدة الوطنية، والنهوض بالوطن والرقى بمستوى مؤسسات الدولة وحل المشاكل والمخنتقات التي تعاني منها.

وشعوراً منا بالمسؤولية الملقاة على عاتقكم بوصفكم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي وبالمسؤولية الملقاة على عاتقي بوصفي رئيساً للجامعة الأسمرية الإسلامية، وعملاً بقول النبي صل الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" فإنني أجد نفسي ملزماً بأن أكتب إليكم هذه المذكرة، بشأن الأوضاع المالية السيئة للجامعة وتدني المخصصات المالية في ميزانيتها الأمر الذي أدى إلى تدني تصنيفها، آملاً في نيل اهتمامكم وعنايتكم واتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين أوضاع الجامعة والدفع بها نحو مواقع متقدمة.

بداية أفيدكم بأن المبلغ الذي تم تخصيصه للجامعة (الباب الثاني) للعام 2021م، هو (4,000,000) أربعة ملايين دينار ليبي، في حين المقترح الذي قدمته الجامعة لهذا الباب في ميزانيتها التقديرية لعام 2021م، بلغ (20,755,000) عشرين مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسين ديناراً، تشمل قيمة الديون والالتزامات القائمة على الجامعة، وعند مناقشة الميزانية مع اللجنة المشكلة من وزارة المالية تم الاتفاق على اعتماد مبلغ (4,000,000) أربعة ملايين مخصصات الباب الثاني لعام 2021م، ومبلغ (7,194,605) سبعة ملايين ومائة وأربعة وتسعين ألفاً وستمائة وخمسة دنانير، قيمة الديون والالتزامات القائمة على الجامعة، وذلك وفق محضر الاتفاق المبرم بين الجامعة واللجنة المالية المؤرخ في 2020/9/22م.

وبالنظر إلى طبيعة الجامعة في كونها جامعة نوعية تعنى بالعلوم الشرعية باعتبارها الجامعة الإسلامية الرئيسية في الدولة الليبية التي يقع على عاتقها المحافظة على عقيدة أهل البلاد وهويتهم الدينية والدفاع عنها والسعى إلى نشرها خارج حدود الوطن، المتسمة بالوسطية والاعتدال والبعيدة عن الغلو والتطرف، وفي كونها جامعة عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة في العلوم والمعارف التي تقدمها وفي الوسائل والإمكانات والأدوات التي تعتمد عليها.

ومراعاة لحجم الجامعة والكليات التابعة لها والنطاق الجغرافي الذي تغطيه والكثافة السكانية التي تقوم على خدمتها، في كونها تضم (19) تسع عشرة كلية في تخصصات مختلفة ومتنوعة منها (15) خمس عشرة كلية بمدينة زليتن التي يزيد عدد سكانها على (300,000) ثلاثمائة ألف نسمة، وأربع كليات خارج المدينة كلتيان بمدينة مسلاته، وكليتان بالجنوب الليبي واحدة بمدينة سبها والأخرى بمدينة أوباري يضاف إلى ذلك وجود قاعات دراسية في كل من: غات - والعوينات - وبن تبيه - ووادي عتبة - وزاوية المحجوب يمكن أن ترفع مستقبلا إلى كليات، هذا فضلا عن المطالبات التي ترد إلينا من عدة مناطق ودول أجنبية تبدي فيه رغبتها في إنشاء كليات بها تابعة للجامعة الأسمرية، وما ذلك إلا شعورا من الجميع بالدور المحوري الذي يقع على عاتق الجامعة في خدمة الوطن وتحقيق وحدته والمحافظة على أمنه القومي وبخاصة في هذه الظروف، وهو أمر نعيه جيدا ونسعى إلى تحقيقه إن توافرت لنا الامكانيات اللازمة.

سيادة معالي الوزير إن السبب الرئيسي في عدم قيام الجامعة بدورها المأمول على أكمل وجه، وفي تدني تصنيفها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ليس قلة القدرات أو الكفاءات، وإنما يعود إلى قلة الامكانيات الناجمة عن ضعف ميزانية الجامعة وضآلة المخصصات المالية لها مقارنة بمزانيات جامعات أخرى، فهي ميزانية لم يراعى عند اعتماد مخصصاتها المالية طبيعة الجامعة والدور الذي تقوم به، ولا الكليات والقاعات التابعة لها، ولا النطاق الجغرافي الذي تغطيه، ولا الكثافة السكانية التي تقوم على خدمتها أو أعداد الطلاب الدارسين بها، كما أدى ضعف هذه الميزانية إلى تراكم الديون على الجامعة، وتسبب في العديد من المشاكل والنزاعات مع الدائنين وإلى انعدام الثقة في الجامعة وعدم التعاون معها خوفا من ضياع حقوقهم.

ومما زاد الأمر تفاقما والمشكلة تعقيدا أن ما صرف لنا من هذه الميزانية في هذا الباب على الرغم من ضآلته لا يتجاوز ((1,800,000)) مليوناً وثمانمائة ألف دينار بينما لم يصرف لنا من قيمة الديون والالتزامات القائمة على الجامعة درهم واحد، يضاف إلى ذلك عدم صرف الربع الرابع من ميزانية الباب الثاني لسنة 2020م، هذا فيما يتعلق بالباب الثاني من ميزانية الجامعة، أما فيما يتعلق بالباب الأول من هذه الميزانية فنحن في انتظار تسوية أوضاع العاملين بالجامعة من أساتذة وموظفين ومعيدون وصرف مستحقاتهم المالية التي ضمنها لهم القانون بعد أن قمنا بحصرها وتحديدتها وإحالتها إلى وزارة المالية بناء على تعليمات وزارتي المالية والتعليم العالي والبحث العلمي.

عليه

نأمل منكم الوقوف مع الجامعة ومساندتها في نيل حقوقها حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها المنوط بها وتكون في مصاف الجامعات الإسلامية المرموقة، وإحالة الأمر إلى السيد / معالي رئيس الحكومة والسيد / معالي وزير المالية ومطالبتهما باتخاذ الاجراءات اللازمة وإصدار التعليمات الضرورية بشأن:

1- صرف بقية مخصصات الباب الثاني بمزانية العام 2021م، وبقية مخصصات الباب الثاني بمزانية عام 2020م، وقيمة الديون والالتزامات القائمة على الجامعة في هذا الباب.

2- تسوية أوضاع العاملين بالجامعة وتغطية مستحقاتهم المالية التي تدخل في إطار الباب الأول من الميزانية والتي تم حصرها وتحديدها وإحالتها إلى وزارة المالية.

3- مراعاة طبيعة الجامعة وعدد الكليات والقاعات التابعة لها وأعداد الطلاب الدارسين بها والنطاق الجغرافي الذي تغطيه والكثافة السكانية التي تقوم على خدمتها والدور المهم والحيوي الذي تلعبه عند مناقشة واعتماد ميزانية الجامعة لسنة 2022م.

4- تخصيص المبلغ الذي يروونه مناسباً من ميزانية الطوارئ لدعم وتطوير الكليات والقاعات الواقعة في أقص الجنوب الذي يمثل عمق الدولة الاستراتيجي وأمنها القومي، ولحلحلة بعض المشاكل التي تعاني منها الجامعة ومساعدتها على الوفاء ببعض متطلباتها.

أخيراً نفتتم هذه الفرصة لنعبر لكم ولمعالي رئيس الحكومة ومعالي الوزراء عن خالص شكرنا وتقديرنا سائلين المولى عز وجل أن يوفقكم ويسدد خطاكم لخدمة الوطن والنهوض به.

والسلام عليكم


أ.د. محمد سليمان بن عبد الحفيظ

رئيس الجامعة الإسلامية



صورة إلى: السيد / دوكيل الجامعة للشؤون العلمية
السيد / الكاتب العام بالجامعة
السيد / مدير مكتب التخطيط والمتابعة بالجامعة
صنادير المكتبة
الدوري العام
أ.د. محمد سليمان بن عبد الحفيظ. ح. خليل. 2021/09/02م